نشـرة الربـاط

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

فريق الإعداد: الأستاذ الدكتور/ خالد واصف الوزني –الدكتور/ مغاوري شلبي موسى، الأستاذة / هدى حمودة إبراهيم

الافتتاحية

يأتي العدد الثالث من الرباط لهذا العام بمزيد من التواصل والمعرفة مع متابعيها من الأعضاء والمهتمين. وقد سجل العدد في باب "ومضة عضوية" شعوراً بالعرفان يمزّجه الحزن على خسارة عضوين مؤسسين من أعضاء الجمعية، وهما دولة الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق، ولعدة حكومات، وهو من أقدم أعضاء الجمعية، ومعالي الأستاذ الدكتور جورج قرِم الوزير السابق للمالية في لبنان، والعضو المؤسس للجمعية، ليقدم ومضة على سجل إنجازات ومساهمات كل منها في مسيرتهما العلمية والمعرفية والعملية، ويقدم لما قدماه كلاهما من عطاء للمجتمع والاقتصاد العربي بشكل عام، والاقتصاد اللبناني بشكل خاص.

وعلى صعيد أخر يتناول باب مدونة الجمعية قراءة شاملة في كتاب "مدخل للفكر الاقتصادي العربي المعاصر" الذي أعده عضو الجمعية الأستاذ الدكتور عبد الفتاح العموص، الأستاذ المتميز بالعلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بجامعة صفاقس التونسية. وهو كتاب فكري نوعي ومعرفي يتناول في خمسة أجزاء متكاملة العديد من التساؤلات والقضايا حول الفكر الاقتصادي العربي المعاصر، ومساهمات الاقتصاديين العرب المعاصرين، والأسس القاعدية الضرورية والتطبيقية لبناء التعاون والتكامل والاندماج القطاعي الاقتصادي العربي، والتجارب القطرية في بعض الدول العربية حول الخيارات بين القطاعين العام والخاص، وموجز مهم حول التسلسل المهني والأكاديمي والسياسي لمجموعة من الاقتصاديين العرب المعاصرين، لينتهي إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة حول موضوعات الكتاب.

واستكمالاً لمسيرة استعراض الاقتصادات العربية، وفي باب "اقتصاد دولة عربية"، يحتوي عدد الرباط على مراجعة وتحليل نوعي وعميق للاقتصاد التونسي الواقع والآفاق المستقبلية، عبر مساهمة نوعية من قدمها الأستاذ الدكتور عبد الفتاح العموص، واستعرض فيها كافة جوانب الاقتصاد التونسي، وتطلع من خلالها باستشراف المفكر والمحلل والخبير، آفاق الاقتصاد التونسي، وآفاق التنمية فيه اعتماداً على تطور العوامل المتاحة وعلى الظروف القائمة والمتوقعة.

وفي الختام، يقدم العدد الحالي، كما درجت العادة، أخبار لأعضاء من الجمعية ومساهماتهم الفكرية، وكذلك بعض الروابط المعرفية المتنوعة، إضافة إلى بعض التقارير الاقتصادية الصادرة عن الدول العربية حديثاً، والفعاليات القادمة للجمعية، وخاصة المؤتمر الثامن عشر، المزمع عقده في نهاية شهر نوفمبر في مدينة الرباط المغربية بالتعاون مع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، والمعهد العربي للتخطيط، حول "مستقبل الاقتصادات العربية: المُربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة".

وأخيراًوليس أخراً، يتطلع فريق العمل في الرباط إلى مزيد من التواصل مع أعضاء الجمعية، واستمرار تزويدنا بأخبار الأعضاء، ومساهماتهم، ومقترحاتهم لتطوير وإثراء المحتوى.

ومضة عضوية

الراحل

الأستاذ الدكتور/ سليم الحص

أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أقدم الأعضاء المؤسسين للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والاقتصادي البارز، وأحد رموز العمل الوطني في لبنان والعالم العربي ورئيس الحكومة اللبنانية السابق، رحل عن عالمنا عن عمر يناهز ٩٥ عاماً.

ولد الأستاذ الدكتور سليم الحص في العشرين من ديسمبر ١٩٢٩ في بيروت، ودَرس الاقتصاد وإدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية ببيروت وتخرّج منها بتفوق عام ١٩٥٢، وحصل على درجة الماجستير من الجامعة عام ١٩٥٧، وتابع دراسته في الولايات المتحدة حيث توجّه إلى جامعة إنديانا، واشنطن، وقد نال درجة الدكتوراة عام ١٩٦١ وعاد للتدريس بالجامعة الأمريكية في بيروت.

وقد تولي الأستاذ الدكتور سليم الحص مناصب قيادية في الحكومة اللبنانية، حيث شغل منصب رئاسة الوزراء خمس مرات، منها حكومتين متتاليتين في عهد الرئيس إلياس سركيس للفترة من ١٩٧٦- ١٩٨٠، وفي عهد الرئيس أمين الجميل عام ١٩٨٧، وفي عهد الرئيس إلياس الهراوي، وفي عهد الرئيس إميل لحود للفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٠. كما تم انتخابه عضواً في مجلس النواب لدورتين متتاليتين. وصدر له العديد من الكتب والمؤلفات المنشورة.

قدّم الأستاذ الدكتور سليم الحص إسهامات عديدة كما شارك في معظم فعاليات وأنشطة الجمعية ومنها المؤتمر العلمي التاسع للجمعية والمعنون " **دور القطاع المالي في التنمية العربية** " نوفمبر ٢٠٠٨ الذي عقد بالقاهرة، وقد تم تكريم سيادته عن سائر أعماله وإنجازاته واسهاماته في المجال الاقتصادي والتنموي في العالم العربي.

ومضة عضوية

الراحل

الأستاذ الدكتور/ جورج قرم

أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الأستاذ الدكتور جورج قرم هو أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والخبير الاقتصادي والمالي اللبناني، والمستشار لدى مؤسسات دولية وشركات ومؤسسات مالية ومصرفية خاصة، وقد رحل عن عالمنا عن عمر تجاوز الثمانين عاماً.

ولد الأستاذ الدكتور جورج قرم عام ١٩٤٠، وتخرّج من جامعة باريس في القانون الدستوري والعلوم الاقتصادية، كما تخرّج من معهد الدراسات السياسية في باريس في فرع المالية العامة.

وقد تولى الأستاذ الدكتور جورج قرم العديد من المناصب والوظائف، حيث بدأ حياته المهنية كخبير اقتصادي في وزارة التصميم العام، ثم في وزارة المالية. وعمل في القطاع المصرفي في كل من باريس وبيروت والجزائر وغيرها من المؤسسات العربية والدولية الكبيرة، ثم انتقل إلى العمل الاستشاري الحرّ مع أكبر المنظمات الدولية، والاتحاد الأوروبي، والمصارف المركزية العربية، وتم تعيينه وزيراً للمالية في نهاية ١٩٩٨ في حكومة الأستاذ الدكتور سليم الحص، وعمل لفترات في التدريس الجامعي منذ عام ١٩٧٣، وبشكل خاص في الجامعتين اللبنانية، واليسوعية.

وقد نال الأستاذ الدكتور جورج قرم **"وسام الأرز اللبناني"** عام ٢٠٠٧، وتم تكريمه من جمعية المعارف الإسلامية الثقافية بمناسبة انعقاد معرض المعارف الثاني للكتاب العربي والدولي في بيروت عام ٢٠٠٧، ومن الجامعة الأنطونية التي أصدرت كتاباً حول أعماله الفكرية بعنوان **"جورج قرم: علم الأصالة المنفتحة"** وذلك عام ٢٠٠٨، كما حصل على جائزة "ليبر برس/ Liber Press" الإسبانية التي تمنح للشخصيات التي تنادي بالقضايا الإنسانية ومن أجل حرية الكلمة عام ٢٠٠٨ وغيرها من التكريمات والجوائز، كما صدر له العديد من الكتب والمؤلفات المنشورة.

النشرة الخبرية:

- شارك أ.د/ أشرف العربي الأمين العام للجمعية ورئيس معهد التخطيط القومي ووزير التخطيط السابق في جلسة حوارية هامة تحت عنوان: "ماذا تخبرنا الأرقام عن مستوى رضا المجتمعات؟"، وذلك ضمن فعاليات المنتدى الإقليمي الأول للبيانات والتنمية المجتمعية الذي نظمته دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية يومي ٩ و ١٠ أكتوبر بالشارقة.

- شاركت الدكتورة / نهال المغربل بالجلسة النقاشية المثمرة بعنوان " مستقبل قطاع العقارات المصري – الاتجاهات والفرص وأبرز التحدّيات " وذلك ضمن فعاليات مؤتمر سيتي سكيب مصر ٢٠٢٤.

- الدكتور محمود محي الدين: قمة المستقبل فرصة جادة لإنقاذ النظام العالمي.

- صدر العدد رقم ٢ من المجلد ٣٣ من مجلة الجمعية " بحوث اقتصادية عربية " ويمكنكم الاطلاع على ملخص العدد من خلال الموقع الإلكتروني للجمعية، وتصفح محتويات العدد من خلال الموقع الإلكتروني للمجلة.

- تكللت جهود الجمعية وفريق عمل المجلة بالنجاح في إدراج مجلة الجمعية "بحوث اقتصادية عربية" ضمن معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي "أرسيف ARCIF" وضمن تخصّص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال (متداخلة التخصصات) لعام ٢٠٢٤ وذلك من إجمالي ١٧٤ مجلة على المستوى العربي.

أهم الروابط

- طلب الانضمام لعضوية الجمعية (English) (العربية)
- للاطلاع على أنشطة الجمعية، يرجي زيارة موقعنا الالكتروني
- المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية: يرجي زيارة فعاليات الجمعية على موقعها الإلكتروني، وزيارة الموقع الإلكتروني لمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد (الجهة المشاركة).

مدونة الجمعية

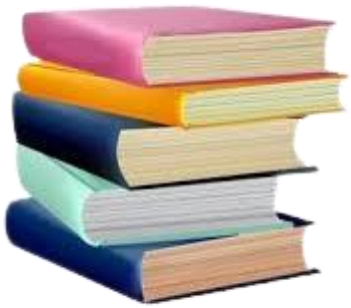

قراءة في كتاب:

"مدخل للفكر الاقتصادي العربي المعاصر"

كتاب جديد لعضو الجمعية

الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح العموص

أستاذ متميز بالعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بجامعة صفاقس(تونس)

تتطلب دراسة الفكر والنظريات الاقتصادية وجود مجموعة من الاقتصاديين، يشتركون في نفس الآراء والأفكار والرؤى التحليلية النظرية والعملية المختلفة، فدراسة أي مدرسة فكرية إلى جانب مدارس أخرى، تدافع وتدعم مفاهيم ومقاربات متكاملة أو متباعدة أو متعارضة عديدة في الزمان والمكان. ولكل مدرسة إذن تصورات وأهداف ومقاربات متنوعة تطورها تغيرها لإعادة إحياءها حسب الظروف الشخصية والموضوعية المتاحة، وهناك العديد من الجدل والمناقشات المتواصلة حول مكانة ودور وتاريخ الوقائع والأحداث الاقتصادية الكثيرة التي تمنح الفرصة للدارسين والباحثين لفهم وإدراك معاني ومقاصد أو اهداف العلوم الاقتصادية كمنتوج اجتماعي، من خلال فروعها الكليلة والوسطية والجزئية التي ترمي إلى اشباع حاجات الانسان المادية والمعنوية الأساسية في عالم متسير بالندرة والبحث عن الفائدة والنمو والتقدم.

وفي هذا السياق أكد الدكتور ابراهيم العيسوي قائلا : "لا تكون دراسة علم الاقتصاد مجرد ما يحدث في الكتب الرائجة حول الفكر الاقتصادي المهمين فقط بل علينا الانطلاق من تاريخ البلدان العربية النامية وواقعها، قد يساعدنا في التواصل إلى فهم دقيق للظروف الحياتية الفكرية لبلدا، قصد استطلاع مسارات بديلة لإخراجها من التخلف، وبناء فكر اقتصادي ذاتي ومستقل، وهي نسبيا نفس الأفكار التي ذكرها من جهة جان تيرول (Jean Triole) حينما لاحظ : " تعتبر الدراسة العلمية والتجريبية الحديثة حدسية، معتمدة على إطار مفهومي لغاية تحليل إشكاليات اقتصادية عصرية كثيرة تهم الأسواق، والمؤسسات العامة والخاصة المعتمدة في الآن نفسه على معطى فكري ثابت، وتصور علمي معين. وقد أصبح علم الاقتصاد وتدريس الافكار الاقتصادية شيئاً تخطاه الزمن، حيث أصحبت المناقشات والجدل بين الاقتصاديين القدامى والمحدثين، والمواقف والخطابات الاقتصادية المعاصرة غير دقيقة وصارمة سيما وأن المبالغة والاستعانة بالرياضيات والإحصائيات والقياسات لا تتلاءم مع حاجات وإنتظارات الطلبة والتلاميذ في الجامعات والمدارس العليا، لأنّ أغلبيّة هؤلاء لا يصبحون مستقبلا اقتصاديون ومحللون في الحياة الاقتصادية ولابد لتعليم

الاقتصاد أن يكون أكثر عمليا وحدسيا وتجريبياً. وينطلق من إطار تحليلي معنوي بسيط وثابت وهادف ومركز أساساً على الملاحظة العلمية المعاشة.

❖ التساؤلات التي يطرحها الكتاب:

لا بد من الإشارة إلى أهمية وأطروحات ودور أطروحات اقتصادي العالم الثالث أو ما سمي بالاقتصاديّين العالميين الثانيين (Tiers-Mondiste) المبتعدي بشدة النظام الرأسمالي المسيطر والمستغل ودعوة البلدان النامية إلى التعاون واعتماد للتنمية المستقلة والاعتماد على الذات وفكّ الارتباط مع المنظومة الاقتصادية الرأسمالية الماضية والمتجددة رغم أزماتها الهيكلية. وانطلاقاً من هذه الأفكار والمقاربات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الإبداعية أو الخوارجية، انطلق الاقتصاديون العرب المعاصرون مع نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وتزامناً مع الحركة التاريخية التحررية التي شهدتها بل البلدان العربية من براثن الاستعمار الأوربي والحضور الأمريكي، للتفكير الجدي التحليلي تقديم الاقتصادي والاجتماعي بغية الرؤى والمقاربات الضرورية نحو بناء اقتصاد غربي ذاتي ومستقل، وتمكين هذه البلدان المختلفة العربية من حل اشكالياتها المتعددة الكمية التنموية والكيفية، وشدّ أزر الدولة العربية الراعية، المشاكل التي تتعايش معها البلدان المعينة وتحسين سياساتها الاقتصادية المتغيرة والتابعة للخارج وفي هذا الإطار التحليلي يطرح الكتاب بوضوح التساؤلات التالية :

- هل هناك فكر اقتصادي عربي معاصر؟
- ما هي اساسياته مقاصده واهدافه؟
- ماهي نتائجه، واستجابته، وتوصياته الحينية، والمستقبلية؟

❖ الأجزاء الرئيسية للكتاب:

درس الكتاب خمسة أجزاء متكاملة ومتسعة حيث تناول الآتي:

الجزء الأول: أسس وسمات وخصوصيات الفكر الاقتصاد العربي المعاصر عبر ارتباطه العضوي بالفكر العربي الشامل الذي يتعايش مع معوقات اجتماعية وثقافية ومجتمعية كثيرة تتلخص في تواجد مجتمعين مختلفين الأول هامشي متكون من غالبية المناطق الريفية الداخلية وبعض الأطراف المدن الحضرية ذات الكثافة السكنية القصيرة والمحتاجة ومجتمع ثاني حضري سياسي حديث يهم المهن والحرف والصناعات، والتجارة، والخدمات، والإدارات.

علما بأن معظم المواقع في حالة تشكل وتداخل بين التقاليد القديمة المتوازنة والعلاقات الجديدة المكتسبة من التفتح الخارجي والعولمة. وتهيمن على هذه البلدان قطاعات قطرية ووطنية مستقلة مرتكزة على علاقات إنتاجية شبه رأسمالية والتقسيم الاجتماعي الدولي الكلاسيكي الذي يجمع الأفراد والجماعات. وتتضمن المجتمعات العربية ببروز طبقة بورجوازية تجارية وخدماتية وصناعية عائلية مسيطرة ومتصلة بالأنظمة السياسية السائدة. وهناك سيطرة للاعقلانية المذهبية والايديولوجية المختلفة مع غياب الديمقراطية الشعبية وتحديات ورهانات اقتصادية واجتماعية طريفة وهيكلية مع عراقيل واكراهات وارتباك في السياسات العربية المتغيرة وغير المتغيرة.

كما تتسم الاقتصادات العربية البنيوية عبر وجود بلدان عربية نفطية وغازية وبلدان شبه وغير نفطية قصيرة التي لن تساعد التعاون المتعدد الأطراف بين مختلف البلدان العربية، وجعلتها كلها تابعة للبلدان الخارجية الرأسمالية وأنظمتها الاقتصادية الدولية التابعة لها.

وقد تم إبراز علاقات ارتباطية بين ما أتى به العلماء والمفكرين العرب والمسلمين القدامى الموسوعتين والاقتصاديتين العرب المعاصرين من خلال تحاليلهم حول الزراعة والضرائب والضغط الجبائي والحركة المالية والضرائب والغلاء والفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل وسلوكيات الأفراد والجماعات وموافقة السلطات الحاكمة والدولة وعبر المقاربات التحليلية الاقتصادية والاجتماعية بين الفريقين والفكر الاقتصادي والغربي المعاصر متأصل رغم خمسة قرون من الاندثار والتردي.

الجزء الثاني: ركز هذا الجزء على الاسهامات التحليلية الرئيسية للاقتصاديين العرب المعاصرين، الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية التدخلية والليبرالية العربية ومشاكلها وعوائقها وفشلها على امتداد العشريات الماضية مبرزين التسلسل وعدم وضوح الدول العربية في توجهاتهم السياسية وخياراتهم القطاعية، حيث غابت التحاليل الموضوعية الايجابية والمعيارية البناءة واقتصرت هذه السياسات الحينية على تكهنات ظرفية وغياب التوقعات الرشيدة الهيكلية وبعثت البلدان العربية فريسية للأطماع الاجنبية المادية والمالية والتبعية الشاملة الخارجية. وهو ما أدى بهؤلاء الاقتصاديين إلى اظهار بوضوح التخبّط الذي تشهده البلدان الرأسمالية ومنظومتها الليبرالية والتي تتعايش منذ بداية القرن العشرين في أزمات دورية وهيكلية متواصلة ومتزايدة من فترة زمنية لأخرى، بدون تقديم حلول جذرية وإنما بعض الاجراءات الظرفية مكنها من الاستمرار في غياب فكر اقتصادي عالمي بديل فعال وعادل يشمل كل البلدان. وقد حاول الاقتصاديون العرب المعاصرون التفكير بجدية في فكر اقتصادي ذاتي بديل ومستقل مرتكزا على التنمية المستقلة وللاعتماد على النفس وبناء كامل واندماج اقتصادي اقليمي شامل بدون تأخر ولا مبالات يهدف دعم التنمية الشاملة والمستدامة القطرية العربية العصية والمتعثرة.

الجزء الثالث: اهتم هذا الجزء بالأسس القاعدية الضرورية والتطبيقية المقترحة على البلدان العربية لبناء التعاون والتكامل والاندماج القطاعي الاقتصادي على مكونات مادية ومالية حسب الأوضاع الخصوصية لهذه البلدان النامية بعيدا عن السياسيات الارتجالية والاتفاقيات البينية المحدودة من جهة. ومن جهة ثانية أعطى الأولية المطلقة للدولة والقطاع العام كقاطرة للتنمية، خاصة وأن هذا القطاع بنى الدولة الراعية الوطنية كمنتج ومستهلك ومستثمر ومكون في الصف الأول، والواجب حل مشاكله مع قطاع خاص متمم له وطني غير انتهازي وموالي للخارج. وقد اعتمد الكتاب بدراسة هذه الموضع والمجالات بواسطة الندوات والملتقيات الفكرية العربية التي أقامتها مختلف مراكز البحوث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العربية.

الجزء الرابع: درس هذا الجزء التجارب القطرية في بعض البلدان العربية حول الخيارات بين القطاعين العام والخاص، مستقبل تجارب هذه البلدان، وبيّن عدم وجود اتفاق في هذه البلدان من خلال خياراتهم عند أولوية القطاع العام أو القطاع الخاص كمحرك للنمو والتنمية، وإنما يوجد بعض الأفكار حسب المعطيات الاقتصادية الداخلية للبلدان المعينة وتأثير الظروف والمتغيرات الدولية العالمية الرأسمالية التحريرية. الشيء الذي أكدته التطورات الاقتصادية للبلدان المدروسة في السنوات الأخيرة حسب احصائيات التقرير الاقتصادي الموحد لسنة ٢٠٢٣.

الجزء الخامس: تضمن من جانب تقديم تأليفي موجز للتسلسل المهني والأكاديمي والسياسي لمجموعة من الاقتصاديين العرب المعاصرين المختارين، عن طريق كتبهم ودراساتهم الغزيرة المنشورة خلال الفترة الزمنية الممتدة من خمسينات القرن العشرين وإلى بداية عشرينات الألفية الجديدة الحالية، وفي هذا الإطار تمت مقارنة مقارباتهم وأراءهم التحليلية الاقتصادية والاجتماعية عند دراستهم للمتغيرات الكلية والوسطية والجزئية والتعاون والتكامل والاندماج الإقليمي العربي في الزمان والمكان.

❖ الاستنتاجات التي توصل لها الكتاب:

تم الربط بين هذه التحاليل المعاصرة وتلك القديمة ومقاربتها بالفكر الاقتصادي السائد، وكان ذلك بواسطة جداول وأشكال بيانية عديدة وتوصل المؤلف في الختام إلى ذكر الاستنتاجات الأساسية التالية:

- لا تزال البلدان العربية تعتمد في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرة وغير المستقرة من زمن إلى آخر على اقتصاد سياسي شبه رأسمالي تحريري مدجن وتابع ومستورد من الخارج.
- لم تتمكن كل الاستراتيجيات التنموية العربية التداخلية المرتكزة على رأس مال الدولة والقطاع العام والتحررية الليبرالية من دفع التنمية الشاملة والمستدامة المطلوبة التي تبدو عصية وبطيئة مقاربة للبلدان الصاعدة.
- لم تتمكن أيضا البلدان العربية من إرساء تعاون اقتصادي قوي متعدد الاشكال في غياب تكامل واندماج اقليمي غائب وعمل عربي مشترك محدود، رغم جهود جامعة الدول العربية والمراكز البحثية العربية المعنية لدعم هذا التعاون الضروري أمام التكتلات الإقليمية الكبرى
- حاول ويحاول الاقتصاديون العرب المعاصرون تقديم البحوث والدراسات المعمقة لحلحلة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والحد من عوائق وخطورة المشاكل الخطيرة الاقتصادية والمالية، وإعادة توطين الاستثمارات العربية المالية في البلدان العربية تعميما للفائدة الجماعية.
- العمل على الاستفادة الجماعية من التطورات التكنولوجية والاتصالية والإعلامية العالمية الحديثة والمساهمة فيها والكف عن بقاء البلدان العربية كمواطن للاستهلاك الوسيطي والنهائي لهذه التحولات التكنولوجية، والمشاركة الفعالة خاصة وأن البلدان قوى مختصة شبابية تترف بها ويستعين بها المنظمات ومراكز البحوث الدولية.
- ضرورة تقييم البرامج التعليمية والتكوينية والبحثية العربية نحو مزيدا من الاستقلالية الذاتية والتعاون العربي الإقليمي المستقبلي.

اقتصاد (دولة عربية)

الاقتصاد التونسي الو اقع والآفاق المستقبلية

الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح العموص
أستاذ متميز بالعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف
بجامعة صفاقس(تونس)

شهد الاقتصاد التونسي منذ الفترات الزمنية الماضية عديد التحولات الإيجابية الكمية والنوعية، والإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية السلبية المعيقة للتنمية الشاملة والمستدامة في العناصر الرئيسية التالية.

- اتسم الاقتصاد التونسي بعد الاحتجاجات أو ما يسمى بالربيع العربي التونسي في سنة (٢٠١١) وعلى امتداد عشرية كاملة بنمو بطيء ومتعثر أثرت فيه بشدة الأزمة الصحية العالمية المستجدة كوفيد (١٩) التي انتشرت في سنتي (٢٠٢٠) و(٢٠٢١) من جهة. ومن جهة أخرى ندرة نزول الأمطار التي انخفض مستواها دون المتوسط السنوي المعتاد للسنة السادسة على التوالي. مما أثر سلبا على الإنتاج خاصة الإنتاج الزراعي والحيو اني.

- يمثل القطاع الأولي الزراعي بنسبة (١٠,٤) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويستقطب زهاء ١٥٪ من قوى العمل البسيطة، وقد أدى الجفاف المتواصل إلى تفاقم عملية التنمية والتعافي الاقتصادي التي ر افقها عدم اليقين فيما بينهم التمويل الخارجي الضروري، وذلك مع تمادي الحواجزوالقانوني أمام سيرورة التنمية الشاملة والمستدامة المتواصلة، والتي لم تتمكن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية معالجتها بصورة جذرية إلى الآن ،ويسجل الاقتصاد التونسي نمو اقتصادي متواضع مقارنة ببعض البلدان العربية الأخرى المغاربية و المشارقية.

- عرف الناتج المحلي الإجمالي تدهوراً، إذ تقلص من (٣٥%) بين سنوات (٢٠٠٠-٢٠١١) إلى١٧٪ بين سنتي (٢٠١١-٢٠١٩).وتواصل هذا التدهور حيث سجلت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (٠,٤٪) فقط في سنة (٢٠٢٣). ويعزي هذا التدهور أيضا إلى تمادي الكساد الاقتصادي منذ (٢٠١١) نتيجة لفترة سوداء سياسية اقتصادية واجتماعية تمثلت في صراعات وفساد مالي وصعوبات اجتماعية متنامية كالإضر ابات العمالية المستمرة والتوقف عن النشاط من القوى العمالية. كما يفسر هذا الوضع المتردي ببعض مظاهر أخرى كتواصل نطور الأنشطة الاقتصادية الخاسرة وضعف التوجيه للتجارة الخارجية، وترعرع القطاعات الموازية المخالفة للقو انين التي وصلت إلى نسبة تضاهي (٤٠%) من الناتج المحلي الإجمالي مع تمادي ظواهر التهريب السلعي الحدودي وتقهقر الاستشارات الوطنية الخاصة، وتباطؤ الاستثمارات العمومية رغم أهميتها، وغياب التجديد والإبداع في عديد القطاعات الاقتصادية السلعية والاجتماعية الخدماتية، بينما أثر على نمو وتطور الإنتاجية.

- سجلت نسب التشغيل والتوظيف تراجعا كبيرا، حيث وصلت نسبة البطالة إلى حدود (١٦%) بينما كانت لا تتعدى (١٤%) في سنة (٢٠١٠) خاصة وأن الدولة ما زلت تعتمد أساساً على مقاربات الدولة الراعية التنموية بواسطة القطاع العام والإدارة العمومية الحكومية، بعبارة أدق، تقلصت فرص العمل المحدثة رغم الإجراءات الحكومية التشجيعية من سنة (٢٠١١)، الشيء الذي جرا قوى العمل المتكونة وغيرها إلى الهجرة الرسمية والمخالفة للقو انين في اتجاه البلدان الأوروبية الغربية إيطاليا وفرنسا. وقد ر افقت أفواج الهجرة الوطنية أفواج متواصلة تتكون من عديد المهاجرين الأفارقة القادمين من بلدان جنوب الصحراء. إلا أن الدولة التونسية لم تظل مكتوفة الأيدي أمام هذه الأوضاع المتردية الناجمة عن العشرين السوداء (٢٠١١-٢٠٢١)، إذ حاولت الحد من هذه الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية من بعث مواطن الشغل في القطاع العام والإدارة، وتقليص بقوة التشغيل الظرفي أكثر، وإدماج قوى العمل المعينة صلب الاقتصادية الإنتاجية الرسمية، ومنح العديد من الإعانات المادية والمالية لفائدة المستهلكين. والمنتجين، والترفيع في الأجور المتدنية، والمحافظة على الدعم السلعي العائلي والأسري والمؤسساتي ومكافحة الفساد المالي المنتشر في الأنشطة الاقتصادية والمعرفية العامة والخاصة. مع العمل بجدية على تقليص الإجراءات الإدارية المعيقة لدفع ودعم الاستثمارات الداخلية والخارجية.

- لا بد من الإشارة إلى أن دور الدولة التقليدية الراعي الإنمائي التي حافظت عليه كل الحكومات التونسية منذ استقلال البلاد سنة (١٩٥٦) قد قاد إلى ارتفاع الدين العمومي من (٤٠,٧%) سنة ٢٠١٠ إلى (٧٩%) سنة ٢٠٢٢ و(٨١%) سنة ٢٠٢٣ من الناتج المحلي الإجمالي.

- كما أن المالية العمومية تشكو من عديد الاختلالات والصعوبات المالية نتيجة للنفقات الاجتماعية الضرورية والتحولات المتواصلة لفائدة عديد المؤسسات العمومية التي تمر بصعوبات ولا تتمكن من إحداث التوازن في موازينها التي تبقى سالبة لكنها هامة وحيوية لإشباع الحاجة الأساسية للسكان كالمياه والكهرباء والنقل، والاتصالات، والمواصلات الداخلية والخارجية.

- تمكن القطاع السياحي التونسي من تسجيل نسب نمو مرتفعة قدر بحوالي (١٧%) سنة ٢٠٢٣ ومكن البلد من احتياط هام في العملة الصعبة تتيح تغطية أكثر من (١١٠) يوم توريد. زد عن ذلك، أن التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين تلعب دورا كبيرا في تنمية النقد الأجنبي أيضا وتقلص بالتالي من عجز الموازين التجارية والمدفوعات.

- وعلى الرغم من أن ميزان المدفوعات يبقى عاجزا هيكليا وضعيفا بسبب العجز الكبير في الميزان التجاري المتأتي من الارتفاع المستمر في الأسعار الطاقة العالمية على إثر سلبيات الحرب الروسية الأوكر انية أو الزيادة المستقرة في الاستهلاك العمومي والخاص التونسي، إلا أنه في المقابل شهد العجز التجاري تراجعا مميزا بنسبة (٣٩%) من سنتي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، وقد بلغت بنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

- تظهر النتائج المتحققة أن التضخم سجل نسبة مئوية مرتفعة وصلت إلى حدود (٩%) سنة ٢٠٢٣، وتقلصت خلال بداية سنة ٢٠٢٤ حيث بلغت (٧,٥%) فقط نتيجة للسياسية المعتمدة على الرفع في أسعار الفائدة بنسبة (٨%) منذ سنة ٢٠٢٢. وهي ذو حدين تقلص من الاستهلاك المفرط ومن الطلب على الاستثمار الداخلي الخاص الذي يشكو الآن التراجع والانكماش على الرغم من تواجد فرص هامة لزيادة الأعمال وبعث المشاريع.
- كما تحمل الحكومة في الآن نفسه إلى المزيد من الاستيراد الخارجي الذي أدى إلى تقلص السلع الغذائية المستوردة بالأسواق. زد عن ذلك أن السياسة الاقتصادية التونسية تهدف أساسا سداد الدين الخارجي الذي بلغت نسبته في المتوسط (٣%) من الناتج المحلي الاجمالي عبر الموارد المالية الخارجية الضرورية السلعية والخدماتية ورفض قروض صندوق النقد الدولي التي تعتبر مجحفة وترهن اقتصاد البلاد وتتحكم في المالية العمومية. وهي سياسة وطنية مستقلة تعتمد على النفس.
- أدت أسعار التبادل التجاري وتطور و انتعاش قطاع الخدمات إلى تحسين الحساب الجاري، إلا أن احتياجات التمويل الخارجي مازالت كبيرة في ظل انخفاض في مستوى التمويل الخارجي. مما حدي بالحكومة إلى تنويع حصولها على القروض الخارجية من كل البلدان والبنوك الاقليمية شريطة عدم ربط وتنمية اقتصادها وتحديد إرادتها السياسية والتحكم فيها خارجياً.

إن آفاق التنمية التونسية تعتمد بشكل كبير على تطور العوامل المتاحة وعلى ظروف التمويل الخارجي، حيث يتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٢٤ حوالي (٣%) في المتوسط بفعل تحسن أسعار المواد الأساسية والضغط على النفقات، وتطوير عمليات وإجراءات سحب الضرائب، ومقاومة التهرب الضريبي، وتنوع ومراقبة مسالك التوزيع، وإدماج أكثر ما يمكن من الأنشطة القطاعية الموازية في السيرورة الإنتاجية الرسمية، كما يمكن لتونس أن تعمل مع البلدان الشريكة على تحقيق أفضل قدر ممكن من فوائد الهجرة عن طريق التدفقات الداخلية والخارجية الشفافة، وخاصة تعزيز التعاون مع بلدان المقصد الذي سيساعد البلاد على تحقيق الأهداف التنموية الشاملة و المستدامة.

كتابات ومقالات لبعض أعضاء الجمعية

- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ محمود محيي الدين**
  - عن ديناصورات المؤسسات وأفيال الحجرات.
  - عن خرافات القوة الناعمة.
  - عن تسوية الملعب الدولي: قمة المستقبل.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ خالد واصف الوزني**
  - قمة بريكس والنظام العالمي الجديد.
  - قطاع صناعات الدفاع الذكية فرصة واعدة.
  - اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.. صمود ومنعة.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق**
  - د. جودة عبد الخالق يكتب: الحوار الوطني ملاذنا الأخير للإصلاح.
  - لقطات.. د. جودة عبد الخالق يكتب: الحوار الوطني إلى أين؟
  - لقطات.. د. جودة عبد الخالق يكتب: الزراعة والفلاح في عيد الفلاح.

- مقالة الدكتورة / نهال المغربل في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من مجلة السياسة الدولية، بعنوان " ميثاق المستقبل» وإصلاح النظام المالي العالمي" (المقالة متاحة بالجمعية)
- مقالة الدكتور / مغاوري شلبي علي في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من مجلة السياسة الدولية، بعنوان "نحو مراجعة لآلية العقوبات الاقتصادية الأممية والدولية (المقالة متاحة بالجمعية).

تقارير اقتصادية عن الدول العربية: صدر حديثاً

- البنك المركزي المصري يصدر تقرير الاستقرار المالي لمارس ٢٠٢٤.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي " تحول السياسات، وتزايد التهديدات.
- تقرير الاستقرار المالي العالمي " مواصلة المسار: عدم اليقين، والذكاء الاصطناعي والاستقرار المالي".
- التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٤.

فعاليات قادمة

المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية، خلال الفترة ٢٨- ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤ نوفمبر ٢٠٢٤، الرباط، المملكة المغربية

أتمت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الاستعدادات والترتيبات الخاصة بتنظيم مؤتمرها العلمي الثامن عشر الذي سيعقد تحت عنوان "مستقبل الاقتصادات العربية: المربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة"، بالتعاون مع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، والمعهد العربي للتخطيط، وذلك بمدينة الرباط المغربية خلال الفترة ٢٨ – ٢٩ نوفمبر / تشرين ثاني ٢٠٢٤. ويتضمن المؤتمر ست جلسات بجانب الجلسات الافتتاحية، ويناقش عدد من الأوراق البحثية التي تتناول أهم مربكات التنمية في الاقتصادات العربية وسياسات وآليات مواجهتها. ويشارك في المؤتمر نخبة من كبار الاقتصاديين في الدول العربية والمنظّمات الدولية المتخصصة، والجدير بالذكر أن الجمعية ستوفّر بث مباشر للمؤتمر على موقع الجمعية.

اجتماع مجلس إدارة الجمعية

تزمع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عقد اجتماع مجلس إدارة الجمعية لعرض ترتيبات عقد المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية، وترتيبات اجتماعها السنوي للجمعية العمومية.

اجتماع الجمعية العمومية الجمعية

تزمع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عقد اجتماعها السنوي للجمعية العمومية في ختام فعاليات المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية، وذلك لاعتماد الميزانية السنوية وتقرير النشاط عن الفترة من يونيو ٢٠٢٣- يوليو ٢٠٢٤.

الموسم الثقافي للجمعية

تواصل الجمعية التنسيق لعقد عدد من المحاضرات العامة ضمن الموسم الثقافي خلال الفترة ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وتزمع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عقد حلقة نقاشية خلال شهر ديسمبر المقبل ٢٠٢٤، سيتحدث فيها الأستاذ الدكتور / خالد أبو إسماعيل – خبير اقتصادي أول بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، حول موضوع **" تحديات التنمية في المنطقة العربية و آفاق المستقبل".**